تحليل اتجاه الأسعار فى جمهورية مصر العربية
فى الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٥

الدكتور يحيى احمـــد نصر
الاستاذ المساعد بكلية التجارة
جامعـــة الازهـــر

مقـــدمة :

ان اختيار تاريخ فترة العشر سنوات لتحليل ظاهرة ارتفاع الأسعار لسببه أنها تبدأ بعد صدور العديد من القـــوانين التى أزالت الـــكثير من معوقات التنمية ــ فمنذ بداية عام ١٩٥٥ تبددت مشاعر القلق والتخوف وخلق المناخ الملائم للاستثمار الصناعى(١) ــ وينتهى قبل عدوان ١٩٦٧ الذى كان له تأثير خاص على كثير من الظواهر الاقتصادية منها زيادة نفقـــات المعيشة وارتفاع الأسعار . وهذه الظاهرة كانت ملموسة بشكل واضح وقد أظهرتها الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وأسعار الجملة الى حد ما كمـــا يظهر من الجدول التالى :

الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة
(يونيو ــ اغسطس عام ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنة	جملة المواد الغذائية	جملة المواد الصناعية	أسعار الجملة عامـــة	الرقم القياسى الرسمى لنفقات المعيشة
١٩٥٥	٣٣٢	٣٧٦	٣٥١	٢٨٣
١٩٥٦	٣٧٦	٣٦٢	٤١٥	٢٩٧
١٩٥٧	٣٨٣	٤٦١	٤١٩	٣٠٦
١٩٥٨	٣٩٢	٤٣٥	٤١٣	٣٠١
١٩٥٩	٣٨٣	٤٥٧	٤١٨	٣٠٤
١٩٦٠	٣٨٨	٤٥١	٤١٨	٣٠٦
١٩٦١	٤١٦	٤٣٥	٤٢٥	٣٠٩
١٩٦٢	٤٠٣	٤٣٨	٤٢٠	٢٩٦
١٩٦٣	٤٠٣	٤٤٨	٤٢٥	٣٠٢
١٩٦٤	٤٤٥	٤٦٢	٤٥٣	٣٣٩
١٩٦٥	٤٩٩	٤٨٠	٤٩٠	٣٧٧

المصدر : نشرة البنك الاهلى عام ١٩٦٥ العدد الاول والثانى وعام ١٩٦٧العدد الاول .

(1) P. O'Brien : The Revolution in Egypt's Economic System. p. 66. O. U. P. 1966.

ومن الجدول السابق يمكن حساب نسبة الزيادة فى الأسعار على النحو المبين فى الجدول التالى :

نسبة الزيادة فى الأسعار

	المواد الغذائية	المواد الصناعية	أسعار الجملة عامة	تكاليف المعيشة
١٩٥٥، ١٩٦٥	٤٨٪	٢٩٪	٣٩٪	٣٣٪
المتوسط السنوى	٤٫٨٪	٢٫٩٪	٣٫٩٪	٣٫٣٪

وهذه النسب تعتبر صغيرة نسبيا ولكنها لا تتناسب وواقع الحال فى الأسواق المحلية من ارتفاع كبير ملموس فى بعض الأسعار واختفاء بعض السلع وانتشار السوق السوداء بالنسبة للبعض منها .

ويمكن ارجاع ارتفاع الأسعار لعدة عوامل فى مقدمتها ما يلى :

اولا : اختلال التوازن بين الزيادة فى كل من الدخل القومى ووسائل الدفع

قدرت زيادة الدخل القومى بنسبة ٧٫٢ ٪ سنويا طبقا لخطة مضاعفة الدخل القومى(١) وان كان بعض الخبراء الأجانب يقدرون هذه الزيادة بمقدار أقل يتراوح ما بين ٥٪ و ٦ ٪ سنويا (٢) . واذا قارنا هذا بزيادة وسائل الدفع نجد أن هناك اختلالا بين الظاهرتين .

فقد زادت وسائل الدفع فى الفترة ٦٠/٦٥ كما يظهر من الجدول الآتى :

---

١ بيان السيد الدكتور الوزير المختص عن مشروع الميزانية ١٩٦٥/٦٦ .

(2) B. Hussein and D. Mead : The National income of U.A.R. (Egypt) — 1959 - 1962. I. N. P 1963.

نهاية السنة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
مجموع وسائل الدفع	٤٠٤,٨	٤٥٥,٤	٤٤٢,٨	٥١٦,٣	٦١٦,٤	٦٥٢,٤
مطلوبات من القطاع الخاص	٢٥٥,٨	٢٦٢,٣	٢٩١,١	٣١٧,١	٣٢٩,١	٣٣٧,٦
مطلوبات من البنوك المتخصصة	٨٩,٣	٩٦,١	١٠٥,١	١٠٩,٨	١٢٤,٧	١٢٣,٥
مطلوبات من الحكومة	٣٥٠,٦	٤٠٣,٠	٤٦٣,٨	٦١٤,٠	٧٥١,٠	٨٣٨,١

المصدر : المجلات الاقتصاديه للبنك المركزى .

فوسائل الدفع تزيد بمعدل ١٢٪ سنويا تقريبا والسبب الرئيسى فى هذه الزيادة هو انفاق الحكومة والقطاع العام .

فالقيام بتنفيذ مختلف المشروعات كاقامة المصانع وبناء السدود واستصلاح الأراضى وتشييد المدارس والمستشفيات ومد الطرق ورصفها وغير ذلك من المشروعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ادت الى زيادة انفاق الحكومة والقطاع العام ، ويضاف اليها مصروفات الالتزامات العسكرية ، والخدمات فى الداخل والخارج .

ويظهر الجدول السالف الزيادة الملحوظة بشكل واضح فى المطلوبات من الحكومة والقطاع العام اذا ما قورنت بالقطاع الخاص حيث ان عبء التقدم يقع معظمه على عاتق القطاع العام فى تلك الفترة وفى الوقت الحاضر وهذا وضع طبيعى اذ ان المجتمع يتحول من مجتمع راسمالى ــ كانت المصلحة الخاصة هى الباعث على العمل ــ الى مجتمع اشتراكى يهدف الى مصلحة المجموع لا المصلحة الفردية .

ثانيا : اسباب اخرى

١ ــ بطء زيادة الانتاج فى القطاع الزراعى :

تعتبر الزراعة القاعدة الأساسية للبناء الاقتصادى فهى التى توفر الحاجات الاستهلاكية الغذائية للأفراد وهى التى تمد الصناعات بالجزء الغالب من الخامات اللازمة لها . غير ان لها دورا رئيسيا آخر فى جمهورية مصر العربية حيث تعتبر هى المصدر الأساسى لدخل الغالبية من سكان الريف الذين يبلغون ثلثى السكان وتساهم بنحو ٧٣ ٪ من الصادرات سنويا (١) .

(١) كتاب الاتحاد العام بغرفة التجارة : التطور الاقتصادى فى البلاد العربية ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ ص ٢١٢ .

وبالرغم من هذا فان الزيادة فى الانتاج الزراعى على أحسن تقدير لم ترد عن ٥ر٥ ٪ سنويا وهى لا تتناسب مع معدل الزيادة فى انتاج قطاع الصناعه الذى يرتفع بمعدل ٢ر١٣ ٪ تقريبا فى السنة وفقا للخطة الخمسية للتنميه وهو وضع يبدو طبيعى لاتجاه الخطة نحو سرعة التصنيع ولكن بطء القطاع الزراعى فى مواجهة مطالب التقدم ترتب عليه عجز فى تزويد البلد بالمواد الغذائيه مما ترتب عليه ارتفاع أسعار تلك المواد ، واختفاء بعضها من الأسواق . والجدول التالى يبين ضعف معدل الزيادة فى القطاع الزراعى بالنسبة لغيره من القطاعات .

القطاع	سنة الأساس ٥٩-٦٠	السنة الأولى ٦٠-٦١	السنة الثانية ٦١-٦٢	السنة الثالثة ٦٢-٦٣	نسبة زيادة السنة الثالثة إلى سنة الأساس
الزراعة	٥٨١,٦	٥٨٢,٧	٥٦٤,٨	٦٢٢,٩	٧ ٪
الصناعة	١٠٨٦,٧	١١٥٢,٣	١١٩٨,٢	١٣١٩,٩	٢٢٪
التشييد	١٠٢,١	١٠٠,٥	١٤١,٧	١٦٥,٩	٦٢٪
الكهرباء	١٨,٤	٢٢,٠	٢٨,٤	٣١,٦	٧٢٪
إجمالى القطاعات السلعية	١٧٨٨,٨	١٨٥٧,٥	١٩٣٣,١	٢١٤٠,٣	٢٠٪

المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامةللجمهورية العربيه المتحدة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ .

٢ — البطء النسبى فى زيادة الانتاج الصناعى فى الصناعات الاستهلاكية :

وتقدر زيادة انتاجها بحوالى ٧ ٪ سنويا فقط — فاذا ما قورنت بمعدل الزيادة فى الصناعات الاخرى مثل المعادن ، وتقدر الخطة زيادة انتاجها بنسبة ٤٠٪ سنويا تقريبا ، والطاقة وتقدر معدل زيادتها بحوالى ٢٣٪ سنويا . والصناعات المعدنية والالات وتقدر زيادة انتاجها بنسبة ٥٨ ٪ سنويا تقريبا ، والصناعات الكيماوية وتقدر الخطة كذلك زيادة انتاجها بنسبة ٤٢٪ سنويا تقريبا . نلاحظ مدى هذا البطء فى الصناعات الاستهلاكيه التى تغذى الأسواق . ومن الجدول التالى يظهر ضعف الزيادة فى الصناعات الاستهلاكية بالنسبة لغالبية الصناعات الأخرى خلال ١٩٦٤ — ١٩٦٥ وفقا لتقديرات الخطة .

٣ — **ان اعادة توزيع الدخل القومى** لصالح الطبقات الفقيرة وارتفاع الأجور خلق قوة شرائية جديدة طالبت بحقها فى الاستهلاك وخاصة بالنسبه

الانتـــاج الصـــناعى

الصناعات الإنتاجية	قيمة بملايين الجنيهات		الأرقام القياسية للإنتاج	
	٦٠-٥٩	٦٥-٦٤	٦٠-٥٩	٦٥-٦٤
١ — معـــدنى	٢٢	٧٤,٠	١٠٠	٣٣٨
٢ — غذائية	٦١,٦	١٣٤,٠	١٠٠	٢١٨
٣ — الصناعات الهندسية و الآلات	٦٠,٦	٢٣٥,٨	١٠٠	٣٩٣
٤ — الصناعات الكيماوية	٣٧,٢	١١٦,٥	١٠٠	٣١٣
٥ — الصناعات الاستهلاكية	٦٧٥,٣	٩٢٥,٤	١٠٠	١٣٧
٦ — صناعات أخـــرى	٢٣٨,١	٣٢٧,٨	١٠٠	١٣٨

المصدر : الخطـــة العـــامة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعيـــة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ بعثة التخطيط القومى .

للمواد الغذائية . وقد ادى هذا الى ظهور بعض حالات من الندرة فى هـــذه المواد وخاصة فى المدن الكبيرة . وتمت اعادة توزيع الدخل بعدة طرق منها اعادة توزيع الأراضى الزراعية نتيجة للاصلاح الزراعى ، وارتفاع الأجـــر بصفة عامة ، وزيادة الضرائب على الدخول الكبيرة وزيادة الانفاق العـــام على الخدمات التى تستفيد منها الطبقات الفقيرة .

٤ — **زيادة الخـــدمات** : تعمل الدولة على زيادة الخدمات لتسهيل عمليات التنمية الاقتصادية والجدول التالى يبين ذلك .

الخدمـــات	سنة الأساس ٦٠-٥٩	السنة الأولى ٦١-٦٠	السنة الثانية ٦٢-٦١	السنة الثالثة ٦٣-٦٢	نسبة زيادة السنة الثالثة إلى سنة الأساس
نقل ومواصلات وتخزين والسلع	١٣٥,٥	١٤٦,٥	١٦٠,٣	١٧٢,٠	٢٧٪
مبانى سكنية	٧٦,٠	٧٧,٥	٧٩,٤	٨١,١	٧ ٪
مرافق عامة	١١,١	١١,٣	١٢,١	١٢,٨	١٥٪
مال وتجارة	١٦٥,٣	١٩٦,٠	١٩٢,٥	٢٠٢,٩	٢٣٪
خدمات أخرى	٣٧١,٢	٣٩٦,٧	٣٩٩,٨	٣٧٠,٨	٢٣٪

المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة بجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ .

ويظهر الجدول السابق ارتفاع معدل الزيادة فى مختلف الخدمات ما عدا المبانى السكنية مما يطل ازمة المساكن الحالية . فمعدل الزيادة فيها اضعف بكثير من غيرها من الخدمات ويرجع السبب فى ذلك الى قلة استثمارات الدولة نسبيا فى هذا القطاع فى الوقت الذى قل فيه القطاع الخاص ايضا من معدل استثماره فيها فى تلك الفترة لما يتصف به راس المال الخاص من طبيعة حساسة فتخفيض الايجارات وقلة مواد البناء المخصصة للمساكن ادى الى عزوف اصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار فى هذا القطاع وزاد منهم الى الاستهلاك او الى الاكتناز العقيم .

ويعتبر زيادة الانفاق على قطاع الخدمات سببا من اسباب زيادة الطلب وبالتالى الأسعار بصفة عامة .

٥ ــ **تدفق تيار هجرة اليد العاملة من الريف الى المدن** : فى القاهرة والاسكندرية يتركز اكبر نسبة من السكان . ففى المدة ما بين ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ كان يوجد هر١٢ ٪ من مجموع سكان القطر بهما ، وفى عام ١٩٤٧ كان يوجد ١٦ ٪ ، وفى عام ١٩٦٠ كان هناك ١٩ ٪ من سكان القطر بهما . والجدول التالى يبين نسبة تركز السكان فى مختلف المدن (١) .

السنة	السكان (بالمليون)	المدن (أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة)	
١٩٤٧	١٨,٩	٥,٥	٪٢٩,١
١٩٦٠	٢٦,٥٦	٩,٣٧	٪٣٦,٣

وقد ادى هذا الى ندرة المواد الغذائية وارتفاع الأسعار فى مختلف المدن حيث انه لم يصحبه تيار آخر فى زيادة المواد الغذائية من الريف فاصبحت اليد العاملة الجديدة تشارك فى استهلاك ما كان مخصصا من قبل لسكان المدن مما ادى الى ظهور بعض المشكلات وخاصة مشكلات التموين وظهور حالات من السوق السوداء المعروفة وقتذاك وخاصة فى القاهرة والاسكندرية . وقد عملت الدولة على معالجة هذه الظاهرة حاليا عن طريق مزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعى وقرى الريف .

٦ ــ **النقص فى حجم العملات الأجنبية** يؤدى الى قلة استيراد ما يلزم من سلعت استهلاكية ويعرقل القدرة الانتاجية بصفة عامة مما يترتب عليه

(١) وهذه الظاهرة يعانى منها الدول المتقدمة والنامية ، وقد تعجب الدول المتقدمة هذه المشكلة عن طريق مزيد من الاهتمام و العناية بالاقاليم و قامة بعض المصانع فى مناطق اقراسة ذات الدخل المنخفض نسبيا برفع مستوى الدخل وتوفير فرص اكبر للعمالة ، كما هو ــ فى ــ نها مرتفعا .

عدم المقدرة على سرعة مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين والجدول التالى يبين رصيدنا من العملات الأجنبية مقدرة بالدولار فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٦٣ :

السنة	بملايين الدولارات
١٩٥٣	٥٥٤
١٩٥٤	٥٥٨
١٩٥٥	٤٦٧
١٩٥٦	٢٧٨
١٩٥٧	٢٧٧
١٩٥٨	٢٥٥
١٩٥٩	١٨٣
١٩٦٠	١١٧
١٩٦١	٤٧
١٩٦٢	٤٣
١٩٦٣	٤٢

المصـــدر : International Financial Statistics

كما يبين الجدول التالى صافى الأصول الاجنبية (بملايين الجنيهات المصرية) فى السنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ :

الشهر نهاية	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الثلاث أشهر الأولى	٦١,١	١٦,٦	— ٢٧,٧
الثلاث أشهر الثانية	٦٩,٦	٢٦,٣	— ١٠,٣
الثلاث أشهر الثالثة	٤٩,٦	— ١٠,٨	— ١٨,٠
الثلاث أشهر الرابعة	٢٨,٠	— ٢٩,٧	— ٢٨,٨

المصدر : السابق ذكره .

من الجدولين السابقين نرى مدى الانخفاض المستمر للأصول الاجنبية مما ترتب عليه عدم مقدرة الدولة على مواجهة الاستيراد بشكل علم وفى مجال الاستهلاك بشكل خاص . ونعتقد ان هذه المشكلة اساسية وكان من وسائل العلاج التى اتخذتها الدولة بشأنها ضغط المصروفات فى الخارج بشكل علم .

٧ — الخوف من الانخفاض المستمر فى القوى الشرائية للنقود ادى الى زيادة الميل للاستهلاك . فالخشية من ارتفاع الاسعار ادى الى التعجيل بارتفاعها ، ذلك أن البعض كان ما زال لديه وسائل دفع كبيرة فأدت بهم حالة الخوف من التطور الاشتراكى الى تفضيل الاستهلاك على الاستثمار مما رفع أسعار كثير من السلع ، وأثر على الحالة النفسية لكثير من الناس فشاع نوعا من الأعراض عن الاستثمار سواء كان طويل الأجل أم قصير الأجل . وفضل الكثيرون انفاق ما لديهم فى شراء مختلف السلع الاستهلاكية .

٨ — هل النفقات العمالية ازدادت فى الصناعة وأثرت فى الأسعار ؟
ان متوسط أجر العامل منذ ١٩٥٧ الى سنة ١٩٦١ انخفض فى المتوسط نفس معدل ارتفاع جملة الأجور والمرتبات اقل من معدل ارتفاع عدد المستغلين بصفة عامة مما ادى الى هبوط معدل الأجر السنوى المدفوع للشخص فى الصناعات المختلفة الى ١٣٤ جنيه سنة ١٩٦١ مقابل ١٤٢ جنيه سنة ١٩٥٧ و ١٤٦ جنيه سنة ١٩٦٠ (١) .

على انه يمكن الرد على ذلك بأن عدد ساعات العمل قد نقصت عما كانت عليه وقد أدت القوانين الاشتراكية التى صدرت فى سنة ١٩٦١ الى رفع مستوى أجور العمال بما نصت عليه من توزيع ٢٥ ٪ من الأرباح على العاملين .

كما نص القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تحديد حد ادنى لأجور العمال بالمنشآت الصناعية على أن يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذى تجاوز سنه ثمانية عشرة سنة من أجر يومى فيما فى المنشآت الصناعية التى يسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ خمسة وعشرين قرشا .

وهذا يؤدى الى ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالى أسعار البيع . وان كان هذا الأمر يحتاج لبحث أشمل .

٩ — ربما كانت بعض المشروعات العامة تميل الى رفع مستوى الأسعار فى مختلفة السلع فى بعض الأحوال بطرق ملتوية لزيادة أرباحها على حساب المستهلكين . ويمكن بحث هذه الحالة ولكن من الصعب الحصول على بيانات واضحة عن هذه الظاهرة .

١٠ — ان قطاع تجارة التجزئة ولا سيما تجار الخضروات والفواكه والتجوم يعمدون الى رفع الأسعار واخفاء السلع من السوق للحصول على أرباح غير عادية وقد شجعهم على هذا ضعف القطاع التعاونى وعدم انتشار الجمعيات التعاونية على نطاق واسع وفعال فى تلك الفترة .

---

(١) نشرة البنك المركزى سنة ١٩٦٤ المجلد الرابع .

كما أن سهولة الحصول على صفة التاجر لكل من يرغب فى اكتسابها مقابل دفع رسم زهيد قد أدت الى ظهور فئة كبيرة من التجار الوهميين الذين يدعون هذه الصفة حتى يمكنهم الحصول على حصص من السلع التى توفرها الدولة للتجار ثم يبيعونها بعد ذلك بأسعار باهظة . من ذلك مثلا ان ثمن طن الشمع الخام بالسعر الذى كانت تبيعه به الدولة هو ١٦٫٥ جنيه الا أن ثمن الاذن للطن الواحد فى السوق السوداء كان أكثر من ذلك بكثير ويتسلم التاجر الوهمى الاذن مرة واحدة كل شهر ثم يبيعه بأسعار باهظة فيحقق ربحا غير عادل ثم لا يباشر بعد ذلك فى كثير من الأحيان اى نشاط تجارى . وينطبق ذلك ايضا على كثير من السلع مثل الصاج والصاج المجلفن والزنك بأنواعه والمسامير البرمة والجلفنايز والنشادر والسيكربونات الصودا والصبغة والمواد الكيماوية الأخرى وغير ذلك من السلع التى لم تكن تنتج بعد محليا بوفرة .

١١ — كذلك يرجع ارتفاع الأسعار الى اختلاف تقديرات جداول الاستهلاك التى كانت تضعها وزارة التموين بالنسبة لكل سلعة فى كل محافظة وبصفة خاصة السلع المستوردة ، عن الاحتياجات الحقيقية .

وكان هذا الاختلال يزداد فى مواسم معينة . ومن أمثلة ذلك ارتفاع أسعار الحلاوة الطحينية بسبب نقص استيراد السمسم وارتفاع أسعار أعواد الثقاب بسبب نقص استيراد الخشب والورق المقوى .

١٢ — مما سهل ارتفاع أسعار بعض السلع عدم خضوعها للتسعيرة الجبرية فمن بين سبعة آلاف سلعة كانت متداولة تقريبا فى السوق المصرية كان لا يخضع للتسعيرة الجبرية سوى ١٢٠٠ سلعة فقط الأمر الذى يسر للتجار التلاعب فى أسعارها .

الخاتمـــة :

ان مشكلة ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة مشكلة عامة فى مختلف الدول ، المتقدمة منها والنامية . فقد ارتفعت الأسعار ونفقات المعيشة بنسبة كبيرة فى أوربا الغربية وكذلك الحال فى الدول النامية التى تعمل على مجابهة التخلف والقضاء عليه الا أن الأمر يحتاج الى دراسة عميقة متعددة الجوانب للوقوف على أسباب هذا الارتفاع فى كل حالة على حدة .

ولأسباب ارتفاع الأسعار فى مصر فيما نعتقد ترجع كما ذكرنا الى نوعين من الأسباب :

أولا — سبب نقدى : هو زيادة انفاق القطاع العام وزيادة وسائل الدفع بمعدل أكبر من زيادة الانتاج والمعروض فى الأسواق من منتجات .

ثانيا ــ اسباب هيكلية : منها بطء معدل زيادة القطاع الزراعي عند ما يقارن بمعدلات مع عملية التطور الزراعي وبطء زيادة الانتاج الاستهلاكي وهجرة السكان الى المدن الكبيرة وجشع القطاع الخاص وضعف القطاع العام .

ومعنى ذلك انه يجب ان يكون هناك توازن بين العرض « الانتاج » والطلب « الدخول » . فحينما ان هناك سلعا تواجه طلبات المستهلكين الذين زادت دخولهم وارتفعت مستويات معيشتهم ، فلن يكون هناك ارتفاع فى الاسعار .

وقد يقال انه فى فترة التنمية لابد من بعض التضحيات وخاصة فى مجال الاستهلاك وذلك لكى تستطيع البلاد الوصول الى نقطة الانطلاق ولكن يرد على هذا بان الارتفاع الكبير فى الاسعار قد أصاب السلع الضرورية . ونعتقد ان مجال التضحيات يكون أصوب لو انه انصب على السلع الغير ضرورية ، والخدمات التى لا يستدعيها بالضرورة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثم ان الأمر يصبح فى نوعية عامة بشكل فعال . ورقابة مشددة من السلطات العامة على التجار ومختلف اجهزة الدولة حتى لا يزداد الانسان غير المشبع .

كذلك نعتقد انه كان يجب امتصاص القوة الشرائية الزائدة من الطبقات الثرية وذلك عن طريق الضرائب التصاعدية الكبيرة وتحديد الدخل بوجه عام وتشجيع الادخار وتوعية الجماهير بمسئوليات التنمية وتضحياتها .

وقد اتخذت الدولة فى الفترة الاخيرة عدة اجراءات للحد من ظاهرة ارتفاع الاسعار المتزايد ومعالجة ما ظهر من اوجه القصور والانفاق فى القطاع العام ، دون ان يكون لها اثرها فى وقف ظاهرة ارتفاع الأسعار .